

أوراق في سياسات الطاقة

د. كريم وحيد*: هل المشكلة في الغاز الإيراني أم في السياسة النفطية العراقية؟

استوقفتني نبوءة رفسنجاني حول مستقبل العملية السياسية في العراق عند لقاءه وفد مجلس الحكم الانتقالي في عام 2003:

"أنتم القيتم بكل ثقلكم على إيران معتمدين عليها حتى في اموركم الجزئية التافهة، ماذا لو تعرضت إيران لحملة عسكرية من الغرب وفقدت قوتها التي تعتمدون عليها؟ أين ستولون وجوهكم؟"

جاءت منطقية التوجه والاستراتيجية، خاصة بعد معاناة الاعتماد في صناعة الطاقة الكهربائية على استخدام الغاز الإيراني والتي تم التوجه في حينه باستخدامه كبديل اضطراري ومؤقت بعد تأخر وزارة النفط بتنفيذ التزاماتها بالخطة القومية المشتركة مع وزارة الكهرباء، والمباشرة حينها بإعداد دراسة جدوى في عام 2009 لتجهيز بعض المحطات الغازية العاملة والجديدة على الغاز الطبيعي المستورد من إيران ولفترة محددة لا تتجاوز الخمس سنوات.

إن دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية لمشروع إنشاء خط انبوب لنقل الغاز الطبيعي من إيران إلى العراق مبنية اساسا على مقارنة الكلف التشغيلية لإنتاج الطاقة على الأنواع المختلفة للوقود وكلف الصيانة، إضافة إلى كلفة الانبوب داخل الأراضي العراقية لتجهيز المحطات الغازية في المنطقة الوسطى بكميات غاز طبيعي تصل إلى 800 مليون قدم مكعب قياسي باليوم. ثم توسعت الدراسة لاحقا لإنشاء خط ثانٍ لتجهيز المحطات الغازية في المنطقة الجنوبية بكميات من الغاز الطبيعي تصل إلى 1000 مليون قدم مكعب قياسي باليوم ولحين إيفاء وزارة النفط التزاماتها بعد التأخر في استثمار الغاز الطبيعي المصاحب في جولة التراخيص الاولى وإشكالياتها مع

أوراق في سياسات الطاقة

شركة بريتش بتروليوم لتجهيز محطات إنتاج الطاقة بكميات الغاز الطبيعي المطلوبة.

لقد تأخرت وزارة النفط في استثمار الغاز المصاحب لإنتاج النفط والذي يحرق بكميات كبيرة بمقدار 1700 مليون قدم مكعب قياسي في اليوم ولحد كتابة هذه السطور، وتأخرت أيضاً في استثمار الحقول الغازية في إنتاج الغاز الطبيعي الحر ضمن برنامج جولات التراخيص المخطط إنتاجه في عام 2014، والذي لم يكتمل لغاية تاريخه أيضاً. وقد ارتبط هذا التأخير بتركيز وزارة النفط في سياستها على قطاع الاستخراج النفطي من خلال جولات التراخيص، واهملت تطوير قطاع صناعة المشتقات النفطية لتلبية الحاجة التشغيلية لمحطات إنتاج الطاقة الكهربائية، خاصة بعد تضرر أكبر مصافي العراق في بيجي من قبل زمر داعش الارهابية، مما اضطرت وزارة النفط إلى استيراد الوقود الخفيف (الكازويل) بمقدار (3-4) مليون لتر في اليوم لصالح وزارة الكهرباء لتشغيل بعض المحطات الغازية الجديدة. وسبب ذلك خسارة العراق من موازنته بمقدار (2) مليار دولار سنوياً متأتية من استيراد وقود الديزل للكهرباء ومن الانخفاض القسري لإنتاج المحطات الغازية بسبب عدم كفاءة التشغيل بالنفط الخام او الوقود الثقيل كبديل عن الغاز الطبيعي.

ولا تزال صناعة المشتقات النفطية الاستثمارية غامضة ومترنحة بسبب منافسات واستحوادات الكتل السياسية، الذي انعكس سلباً على توفير مشتقات الوقود بأنواعه بالكميات المطلوبة والتعويض عنها قسراً بالتجهيز بالنفط الخام كبديل غير اقتصادي في إنتاج الطاقة الكهربائية بدلاً من تصديره وتعظيم الإيرادات النفطية التي تقلصت بسبب انخفاض اسعار النفط عالمياً.

إن سبب التوسع في الطلب على الغاز الطبيعي هو اعتماد بناء المحطات الغازية ذات الأحجام الكبيرة، وذلك بسبب انخفاض تصريف المياه في نهري دجلة والفرات وروافدهما ومنذ تسعينات القرن الماضي، الذي تطلب تبني سياسة جديدة وواضحة لمستقبل مشاريع إنتاج الطاقة الكهربائية خاصة بعد تجربة المحطات الغازية الكبيرة في نهايات القرن الماضي من خلال مذكرة التفاهم المعروفة بألية النفط مقابل الغذاء والدواء، إضافة إلى دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية للوحدات الغازية الكبيرة عند توسيعها نحو الدورات المركبة التي لا تتطلب وقوداً إضافياً واعتمادها دورات

أوراق في سياسات الطاقة

تبريد مغلقة بتكنولوجيا متطورة، وكما استعرضتها خطة وزارة الكهرباء المركزية الموسعة الصادرة في شهر تشرين الثاني عام 2010 والمقدمة من قبل الشركة الاستشارية بارسنز برنكرهوف Parsons Brinckerhoff، التي حددت سياستها اساساً بعدم التوسع في اعتماد المحطات البخارية بسبب انخفاض الواردات المائية لنهري دجلة والفرات المقلقة والحرارة على ضوء إنشاء تركيا مشاريع السدود في جنوب شرق الاناضول، ولكون العراق بلد المصب، ولوصول مناسب المياه في حوضي دجلة والفرات إلى مستويات الحدود التشغيلية الدنيا للمحطات البخارية خاصة في المنطقتين الوسطى والجنوبية، الذي على ضوءه تم تحديد مواقع وسعات المحطات البخارية التي يتم تنفيذها وفقاً للخطة المائية لوزارة الري في حينها، واعتماد المحطات الغازية الكبيرة للدورة المركبة ذات الكفاءة العالية وسرعة الإنشاء وانخفاض كلفها الاستثمارية وحتى التشغيلية.

وبناءً على استقرارات منحنيات الطلب على الطاقة الكهربائية المتضمنة في الخطة المركزية للفترة (2011-2030) يكون حمل ذروة الطلب في عام 2020 بحدود 25000 ميكاواط، الذي يتطلب تأمين الوقود الغازي لتشغيل القدرات المؤسسة لمحطات الإنتاج الغازية بكمية 6000 مليون قدم مكعب قياسي يومياً، وليكون حمل ذروة الطلب أيضاً على الطاقة الكهربائية في عام 2030 بحدود 40000 ميكاواط، التي يتطلب فيها تأمين الوقود الغازي بكمية 8000 مليون قدم مكعب قياسي في اليوم كحد أدنى لتشغيل كافة محطات الإنتاج الغازية فقط.

وعلى ضوء مؤشرات تأخر وزارة النفط في تأمين تجهيز الغاز الطبيعي لمحطات إنتاج الطاقة الكهربائية، قدمت وزارة الكهرباء عدة مقترحات في عام 2007 لاستثمار حقول المنصورية والسبية وعاكاز الغازية لصالح وزارة الكهرباء. لم توافق وزارة النفط على هذه المقترحات في حينها ولا على غيرها من إنشاء مصافي صغيرة متخصصة بإنتاج أنواع الوقود المتخصصة الخفيفة كونها من اختصاص عمل وزارة النفط. حيث أخرجت سياسة وزارة النفط البرنامج الزمني لتشغيل مشاريع إنتاج الطاقة الكهربائية وحسب الخطة الوقودية والتزاماتها بتوفير الكميات المطلوبة من الغاز الطبيعي ليكون متزامناً مع برنامج تنفيذ وتنصيب المحطات

أوراق في سياسات الطاقة

الغازية مما تسبب في الاضطراب بتشغيلها على بدائل وقود الغاز الطبيعي وتبعاتها الفنية والاقتصادية.

وقد جاء هذا الوضع بالرغم من إطلاق هيئة المستشارين في رئاسة الوزراء الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للطاقة في الثاني عشر من شهر حزيران من عام 2012، والتي هدفها رسم سياسة نفطية جديدة ولغاية عام 2030، وكذلك لتصحيح مسارات الصناعة النفطية التكريرية وصناعة الغاز بشكل خاص وبما يتناسب مع خطط ومشاريع شركاءها في قطاع الطاقة والصناعة. وبالرغم من اصدارها وتوجيه رئيس مجلس الوزراء باعتمادها في (13 مايس عام 2013)، لم يتم اعتمادها من قبل وزارة النفط لغرض تقويمها عند مراجعة عقودها لجولات التراخيص للنفط والغاز.

لقد استعرضت الاستراتيجية وحسب بيانات وزارة النفط بأن الاحتياطي الموثوق للغاز الطبيعي في المكامن النفطية والغازية حسب بيانات وزارة النفط بحدود 131 ترليون قدم مكعب منها 98.3 ترليون قدم مكعب الاحتياطي للغاز المصاحب للإنتاج النفطي ليمثل نسبة 75% من الاحتياطي الاجمالي للغاز الطبيعي. إن إنتاج الغاز المصاحب حالياً بمقدار 2800 مليون قدم مكعب قياسي في اليوم، تحرق منه كميات بمقدار 1700 مليون قدم مكعب قياسي في اليوم وهذا يكافئ إنتاج طاقة كهربائية من محطات غازية بسعة 6000 ميكا واط ويكافئ أيضاً إنتاج كميات من النفط الخام بمقدار 194 ألف برميل يومياً. إن هذا يعني نزفاً مستمراً جراء حرق المزيد من الغاز الطبيعي المصاحب، في ظل سياسة نفطية غير واضحة الاهداف في الصناعة النفطية بعيداً عن سياسة رسمت لقطاع الطاقة في اجتماعات لجنة الطاقة الوزارية ومثبتة في الخطة الوقودية والمتضمنة في الخطة الاستراتيجية لوزارة الكهرباء، ليكون اهتمامها فقط على قطاع الاستخراج النفطي من خلال جولات التراخيص.

يقدر الاحتياطي الموثوق للغاز الحر بحدود 32.7 ترليون قدم مكعب، ويمثل نسبة 25% من الاحتياطي الاجمالي للغاز الطبيعي موزعة في حقول (عكاز، المنصورية، الخشم الاحمر، كورمور، السبية، ججمال) وبمعدل إنتاج يومي بمقدار 1500 مليون قدم مكعب يومياً بعد استثماره، والذي يكافئ إنتاج 5000 ميكاواط من الطاقة الكهربائية. وبدلاً من دعم تنفيذ الخطة الوقودية مع وزارة النفط وحسب البرنامج

أوراق في سياسات الطاقة

الزماني لتجهيز الغاز الطبيعي من مصادره الوطنية كبديل عن استيراد الغاز الإيراني لغرض تشغيل المحطات الغازية التي أنشأتها وزارة الكهرباء من تخصيصاتها الاستثمارية، تم الانحراف عن تنفيذ الخطة المركزية لوزارة الكهرباء في الأعوام (2014 و 2015 و 2019) بسبب تدخلات سياسية فرضت فيها على الوزارة أربعة مشاريع إنتاج غازية استثمارية خاصة بسعة إجمالية بمقدار 10000 ميكاواط لإنتاج الطاقة الكهربائية تعمل على الغاز الطبيعي فقط، والخروج عن السياقات الفنية والقانونية التي وضعتها الشركة الاسكتلندية أي بي أي المتعاقدة مع وزارة الكهرباء في عام 2009 والمتخصصة في بناء المنهاج الاستثماري لقطاع الطاقة الوطني، مما اضطرت وزارة الكهرباء بعد توقيع عقود المشاريع الاستثمارية الأربعة، والالتزامات التعاقدية مع الشركات الاستثمارية، إلى توفير كميات الغاز الطبيعي والمخصصة أساساً لتشغيل محطاتها الغازية وأصبحت مرغمة على تجهيز هذه المحطات الاستثمارية الخاصة بالغاز المستورد من جمهورية إيران الإسلامية، وبالتالي اضطرت وزارة الكهرباء بالاستمرار بتشغيل محطاتها على أنواع الوقود البديلة بكفاءة منخفضة وبإتاحة أقل وبكلف تشغيلية عالية.

اذن، ما هي الجدوى من تنفيذ مشاريع الشركات الاستثمارية لمحطات إنتاج غازية في بيئة غير مهيئة استثمارياً وفنياً وغير مهيئة تصميمياً لتعمل على أنواع وقود بديلة عن الغاز الطبيعي ولتستحوذ كذلك على كميات الغاز الطبيعي المخصصة لمحطات إنتاج الطاقة الغازية العاملة والمنفذة من تخصيصات وزارة الكهرباء الاستثمارية، ولتكون الخسارة مركبة متأتية من فقدان قدرات إنتاجية بمقدار 6000 ميكاواط عند توقف تجهيز الغاز الإيراني لأسباب فنية أو مالية، وكذلك خسارة مالية بسبب الاجحاف في الالتزام التعاقدية مع الشركات الاستثمارية لتسديد قوائم شراء طاقة كهربائية وبدون تجهيز طاقة كهربائية، وحسب أسلوب عقد شراء الطاقة (خذ - أو - ادفع)، مع استمرار حرق الغاز المصاحب بكميات 1700 مليون قدم مكعب يوميا الذي يكافئ إنتاج 6000 ميكاواط من الطاقة الكهربائية المفقودة من جراء توقف تجهيز الغاز الإيراني؟ لتستمر بسببها معاناة المواطن ويستمر كيل الاتهامات لوزارة الكهرباء والتشكيك بإنجازاتها.

أوراق في سياسات الطاقة

إن وزارة النفط اعتمدت في سياستها لتطوير قطاع استخراج النفط الخام وزيادة إنتاجه فقط لغرض الوصول إلى أعلى طاقات متاحة من خلال جولات التراخيص الثلاث الأولى وعقود المشاركة في الاستكشاف والتطوير في جولة التراخيص الرابعة، وعدم اهتمامها بالصناعة النفطية المتمثلة بصناعة المشتقات النفطية والغاز والتي تمثل أمن الطاقة القومي والاستراتيجي الذي يتوقف عليه أساساً إنتاج الطاقة الكهربائية وصناعة البتروكيمياويات والأسمدة، ضمن خطة وقودية تبدأ من عام 2014 على ضوء مراحل إنتاجه في عقود جولات التراخيص. إن هذه السياسة قد أجبرت وزارة الكهرباء باعتماد تصاميم المحطات الغازية في عقودها بعد عام 2003 باشتغالها على كافة أنواع الوقود وحسب ما يتوفر من وقود مجهز من وزارة النفط، بالرغم من أن التشغيل على الوقود الثقيل أو النفط الخام غير اقتصادي وبكفاءة أقل. ولكن لا بديل لحين إكمال استثمار الغاز المصاحب وتطوير الحقول الغازية ضمن جولات التراخيص كما وعدت به وزارة النفط في حينه. ونأمل خيراً في توجهاتها الحالية لإيقاف الهدر في كميات الغاز المصاحب والعمل على ترجمته بإنتاج طاقة كهربائية إضافية تنهي معاناة المواطن من النقص في تجهيزه بالكهرباء، لتغطي الحاجة الوطنية من كامل الكميات المنتجة من الغاز الطبيعي في الصناعة وإنتاج الكهرباء لسنوات قادمة. ولتكن فيها نبوءة رفسنجاني رؤياً مستقبلية لسياسة عراقية وطنية مستقلة في كافة قطاعاتها.

(* وزير الكهرباء العراقي الأسبق)

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة إلى

المصدر. 20 كانون الثاني / يناير 2021

<http://iraqieconomists.net/>